الأمم المتحدة

A/76/PV.64

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والسبعون
الجلسة العامة ٦٤

الثلاثاء، ٢٩ آذار/مارس ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد ..... (ملديف)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غاستورن (تنزانيا).

البند ١٢٩ من جدول الأعمال *(تابع)*

الصحة العالمية والسياسة الخارجية

مشروع القرار (A/76/L.43)

السيد شارما (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الحياة الصحية حق أساسي لكل شخص، ويقع على عاتق حكوماتنا بذل كل جهد ممكن لضمان حماية هذا الحق حماية كاملة وتمتع الجميع به. نعرب عن تقديرنا لإسهام مبادرة السياسة الخارجية والصحة العالمية في تعبئة الدعم السياسي لقضايا الصحة العامة الرئيسية، مما يكفل أن تكون على رأس جدول الأعمال الدولي.

تسببت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) منذ تفشيها بوفاة أكثر من ٦ ملايين شخص حول العالم. ولا تزال تشكل تهديدا كبيرا للصحة وللاقتصادات العالمية. علمتنا الجائحة أيضا العديد من الدروس. وجعلتنا ندرك أهمية وجود نُظم قوية للرعاية الصحية الأولية، وزيادة الاستثمار في الصحة، ووضع نظم فعَّالة للصحة العامة.

تبنت الهند نهجا شاملا إزاء هذه المسألة، استنادا إلى الركائز الرئيسية الأربع للرعاية الصحية. الأولى: الرعاية الوقائية. لقد ركزنا بشكل خاص على اليوغا والأيورفيدا واللياقة البدنية كوسيلة للسيطرة على أمراض نمط الحياة، مثل مرض السكري، وارتفاع ضغط الدم، والاكتئاب.

الركيزة الثانية: توفير الرعاية الصحية بأسعار معقولة. أطلقت الهند خطتها الوطنية للحماية الصحية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، استنادا إلى نهج ثنائي التركيز، وتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية في المراكز الصحية، وتزويد الأسر الفقيرة والضعيفة بتغطية تأمينية لدخول المستشفيات في الرعاية الثانوية والثالثية. وحتى الآن، تم إصدار أكثر من ٢١٠ ملايين بطاقة صحية، وقُدم العلاج إلى أكثر من ٣٠ مليون شخص في إطار هذا البرنامج. يوفر البرنامج أيضا تغطية تأمين صحي تصل إلى ٧ ٠٠٠ دولار لكل أسرة سنويا للاستشفاء الثانوي والثالثي. ويتم توفير هذا التأمين لحوالي ١٠٠ مليون أسرة، أو حوالي ٥٠٠ مليون شخص.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الركيزة الثالثة: التحسينات في جانب العرض. اتخذنا العديد من الخطوات الرئيسية لتوفير تعليم طبي عالي الجودة وتطوير الهياكل الأساسية الطبية، بما في ذلك خطة لإنشاء ١٥٧ كلية طب جديدة.

الركيزة الرابعة: التدخل مع أهداف محددة. لقد أدخلنا سياسة تغذوية وطنية لتحسين الحالة التغذوية للناس، ولا سيما بالنسبة للفئات المحرومة، بما في ذلك الأمهات والمراهقات والأطفال.

لقد قربت جائحة كوفيد-١٩ الصلة بين الصحة العالمية والسياسة الخارجية أكثر من أي وقت مضى. وتعتقد الهند أن الإنصاف يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للصحة العالمية. وعلينا أن نتصدى للحواجز التي تعترض سبيل التنمية، فضلا عن توزيع المعدات الطبية المضادة، بما في ذلك الجوانب المتصلة بالملكية الفكرية، ونقل التكنولوجيا، وزيادة القدرات التصنيعية المحلية والإقليمية في حالات الطوارئ الصحية.

إن الهياكل الأساسية للصحة العامة في البلدان النامية متخلفة وتتطلب دعما دوليا. لذلك، ينبغي أن تتركز جهودنا على توفير الدعم التقني والمالي لبناء قدرات الدول الأعضاء. وتماشيا مع نهجنا القائم على مبدأ "قلب واحد وصحة واحدة"، واصلت الهند المساهمة في العمل العالمي لمكافحة جائحة كوفيد-١٩ من خلال توفير التدابير الطبية المضادة واللقاحات لأكثر من ١٥٠ بلدا. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، قدمنا أكثر من ١٧٠ مليون جرعة من لقاحات كوفيد-١٩ إلى ٩٦ بلدا وكيانين تابعين للأمم المتحدة، بما في ذلك تقديم أكثر من ١٤ مليون جرعة على شكل منح إلى ٤٧ بلدا وإلى حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وقد استأنفنا بالفعل الإمداد الخارجي باللقاحات، وفاء بالتزامنا بمرفق الوصول العالمي للقاحات كوفيد-١٩.

وما فتئت الهند تدافع بقوة عن مبدأ الإنصاف في منظمة الصحة العالمية، واقترحت، مع جنوب أفريقيا، فيما يتعلق باللقاحات والتشخيصات وأدوية كوفيد-١٩، الإعفاء من جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، المحمية بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية. وبينما ننتظر قرارا بشأن اقتراحنا الخاص بالإعفاء، عرضت الهند نقل التكنولوجيا لإنتاج لقاحات مطورة محليا، مثل كوفاكسين. كذلك قدمنا تقنيات وحلولا ومنتجات للتخفيف من آثار كوفيد-١٩ تم تطويرها محليا بأسعار معقولة وفعَّالة وآمنة.

في الاجتماع المتعلق بمنصة CoWIN Global Conclave الذي انعقد في شهر تموز/يوليه من العام الماضي، قدمنا منصة CoWIN للحصول على لقاح كوفيد - ١٩، وهي منصة خاصة بنا ومصدر مفتوح للبلدان المهتمة.

إن شعار حكومة الهند - "معا، من أجل تنمية الجميع، وبثقة الجميع" - يتردد صداه مع المبدأ الأساسي لأهداف التنمية المستدامة المتمثلة في عدم ترك أحد خلف الركب. ونحن ملتزمون بالشراكة مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين لحشد جهودنا لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتغطية الصحية الشاملة باستخدام الموارد على نحو أكثر إنتاجية وكفاءة وفعالية.

السيدة أندرسون (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المجموعة الأساسية وجميع الوفود على مشاركتها النشطة والبناءة في المفاوضات. تفخر المملكة المتحدة بالمشاركة في تقديم مشروع القرار (A/76/L.43).

في الأمم المتحدة، يجب على الجمعية العامة أن تنضوي إلى الجهود المبذولة لتعلم العبر من مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) واتباع سياسات عالمية طويلة الأجل لزيادة التأهب للجوائح، والتقليل من احتمال حدوث جوائح في المستقبل. وفي هذا السياق، ترى المملكة المتحدة أن مشروع القرار كان مهما جدا وجاء في أوانه.

ندين بأشد العبارات الممكنة الهجمات العشوائية التي تشنها روسيا على السكان الأوكرانيين وعلى المرافق الصحية، والعاملين الصحيين العالقين في وسط تبادل إطلاق النار في أوكرانيا. ويجب أن تظل الصحة أولوية، مع توفير الحماية للعاملين الصحيين ليتسنى لهم تقديم الرعاية الطارئة لإنقاذ الأرواح، وحماية النظم والمرافق الصحية بحيث تظل في متناول جميع من يحتاجون إليها.

لقد حان الوقت لمواصلة وتعزيز الجهود الرامية إلى بناء نُظم صحية قوية وقادرة على الصمود. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة

بالجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تمكين الحصول العادل على لقاحات كوفيد-١٩. وما زلنا نستخدم قرار مجلس الأمن ٢٥٦٥ (٢٠٢١) لضمان عدم ترك الأشخاص المتضررين من الصراع خلف الركب.

إن المملكة المتحدة إذا تتطلع إلى المستقبل، ترحب بالاجتماع الرفيع المستوى المعني بمقاومة مضادات الميكروبات المقرر عقده في عام ٢٠٢٤، والذي سيكون حاسما للحفاظ على الزخم السياسي من أجل التصدي لمقاومة مضادات الميكروبات، وتوسيع نطاق المرونة الصحية. وقبل عقد الاجتماع، يجب علينا جميعا أن نعمل معا لشحن الإرادة السياسية والقيام بعمل ملموس للتصدي لمقاومة مضادات الميكروبات.

السيد ناكاغاوا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): باسم اليابان، أعرب عن تأييدنا لمشروع القرار (A/76/L.43) المتعلق بالصحة العالمية والسياسة الخارجية، والمعنون "الارتقاء بمنع الجوائح والتأهب والتصدي لها إلى أعلى مستوى من القيادة السياسية". نعرب عن امتناننا للميسرين والمجموعة الأساسية على قيادتهم وعملهم المتفاني.

قلوبنا أيضا مع جميع الضحايا والناجين في أوكرانيا الذين تجب حمايتهم، بما في ذلك من منظور صحي عالمي.

إننا إذ نقدر مشروع القرار لعام ٢٠٢٢ بشأن الصحة العالمية والسياسة الخارجية، نود أولا أن نؤكد من جديد أهمية وضع مختلف القضايا الصحية في سياق التغطية الشاملة والنظام الصحي برمته، فضلا عن تعزيز خطة الصحة العامة داخل منظومة الأمم المتحدة.

إن عامين من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) ذكَّرتنا بأهمية النظم الصحية القوية كأساس لتحقيق التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي. وفي ذلك السياق، نقدر مشروع القرار الذي سيعتمد قريبا، لأنه يجسد تماما التحديات التي نواجهها في مواصلتنا التصدي للجائحة.

وعلاوة على ذلك، نقدر إضافة فقرة تشير إلى مسألة مقاومة مضادات الميكروبات. ونقر بأن مقاومة مضادات الميكروبات ستظل تشكل تهديدا للصحة العامة بعد جائحة كوفيد-١٩. ويشعر بعض الخبراء بالقلق من أن الجائحة يمكن أن تبطل الكثير من التقدم الذي أحرزه العالم في مجال مقاومة مضادات الميكروبات، سواء في المستشفيات أم في المجتمعات المحلية، مثلا عن طريق عرقلة عملية الرصد السليم. إن انحسار الخيارات المتاحة لمضادات الميكروبات يمثل مشكلة خطيرة من منظور الأمن البشري.

بسبب تزايد تعقيد كوفيد-١٩ وغيره من القضايا الصحية، نعتقد أن الوقت قد حان لدمج الجهود المبذولة في المجال الصحي، التي كانت تاريخيا معزولة بسبب الأمراض والنزاعات، ومعالجة القضايا الصحية بطريقة شاملة، بما في ذلك في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات المزمع عقده في عام ٢٠٢٤. وينبغي ألا نتعامل مع مقاومة مضادات الميكروبات باعتبارها قضية قائمة بذاتها، بل ينبغي لنا أن نتخذ نهجا متكاملا إزاء مختلف القضايا الصحية التي تتجاوز السيطرة الفردية على الأمراض. وينبغي لنا الآن أن نهدف إلى اتباع نهج شامل للجميع، لا سيما في نيويورك، يجمع بين الجهود المتعلقة بالخطط الفردية المتصلة بالصحة، بما في ذلك الاجتماعات الرفيعة المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة ومقاومة مضادات الميكروبات.

أخيرا، نعد بأن نسهم بإخلاص في المناقشة بشأن طرائق الاجتماع الرفيع المستوى المعني بمقاومة مضادات الميكروبات. ونطمح أيضا إلى أن نناقش بحماس كيفية تنسيق مختلف القضايا الصحية مع مراعاة الآثار المترتبة على الميزانية.

السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلمت بالإنكليزية*): تتطلب التحديات في مجال الصحة العالمية اهتماما مستمرا، وتتطلب تعزيز قدرة النظام الصحي على الصمود من خلال الرعاية الصحية الميسورة التكلفة والتي ينبغي أن تكون التزاما ذا أولوية لجميع البلدان.

ومن الناحية الأخرى، لا يمكن تعزيز النظم الصحية بدون تحسين الهياكل الأساسية، وضمان التكنولوجيا أولا، فضلا عن نقل المعارف في الميادين ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتاح

لجميع البلدان بدون أي تمييز أو اعتبار سياسي زيادة فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية الجيدة، والمأمونة، والميسورة التكلفة والأساسية، إلى جانب الأدوية، واللقاحات، والتكنولوجيات التشخيصية، والصحية.

من بين الأولويات الأساسية للتنمية الدولية أن يتمتع الجميع، في كل مكان، بإمكانية الحصول على رعاية صحية جيدة وميسورة التكلفة. والواقع أنه لا ينبغي أبدا تسييس المسائل الصحية لخدمة مصالح أطراف معينة على حساب تعطيل رفاه كامل السكان. ولذلك، من المهم جدا أن نعمل على توفير الرعاية الصحية للجميع وإمكانية الحصول عليها، والقدرة على تحمل تكاليفها.

إن الحصول على الرعاية الصحية بأسعار معقولة عنصر أساسي في الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19) والتعافي منها، فضلا عن الصحة العامة في حالات الطوارئ الأخرى. والواقع أن جائحة كوفيد-١٩ تذكرنا جميعا بأن الصحة شرط مسبق ونتيجة ومؤشر للتنمية المستدامة. وفي الواقع إنها أحد أسس الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

ومع ذلك، وفي الوقت الذي يواصل فيه العالم بأسره العمل معا لاحتواء جائحة كوفيد-١٩، وفي حين إننا نتفق جميعا على أن التقدم في مجال الصحة العالمية يعتمد في المقام الأول على الشراكات الدولية، والتضامن، والتعاون المتعدد الأطراف، لا سيما خلال الأزمات العالمية، نشهد أيضا تدابير غير قانونية اتخذتها الولايات المتحدة والعديد من الدول الأخرى التي تتبع سياساتها الخاصة بشكل أعمى في فرض تدابير قسرية أحادية الجانب وغير إنسانية على عدد من البلدان. وتشمل تلك التدابير جزاءات اقتصادية غير قانونية وقمعية على البلدان التي ما انفكت تعاني بقدر كبير جراء العواقب الوخيمة للجائحة.

فيما يتعلق بجمهورية إيران الإسلامية، لا تزال التدابير القسرية الانفرادية غير القانونية التي تتخذها الولايات المتحدة تشكل تهديدا خطيرا لحق الشعب الإيراني في الصحة، فضلا عن إمكانية الحصول على الأدوية والمعدات الطبية الأساسية. وتدعي الولايات المتحدة بلا أساس أن تلك التدابير القسرية الانفرادية لا تستهدف الإمدادات الغذائية والطبية؛ ولكن على الصعيد العملي تستهدفها. واستبعاد بلدان من النظام المصرفي الدولي يحرمها من القدرة على شراء تلك المواد من خلال الآليات التجارية والمالية القائمة، مما يؤثر على الإمدادات الغذائية والطبية جراء فرض تدابير قسرية انفرادية.

على الرغم من تلك الصعوبات والضغوط غير العادلة، تمكَّن بلدي من إحراز تقدم مذهل في مجال التكنولوجيا الأحيائية، والخلايا الجذعية. نحن فخورون اليوم بأن نعلن أن إيران أصبحت إحدى الدول القليلة التي تصنع لقاحات كوفيد-١٩.

طيلة أكثر من أربعة عقود، استضافت جمهورية إيران الإسلامية ملايين اللاجئين الأفغان، وتقاسمت معهم بسخاء مواردها التي تشتد الحاجة إليها، على الرغم من أنها تواجه حالة صعبة، بما في ذلك الجزاءات الانفرادية غير القانونية التي تفرضها البلدان الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة.

لم يكن بالإمكان لمس مثال حي على هذا الانتصار إلا هذا العام، حيث تمكنا من التطعيم الكامل لعدد كبير من اللاجئين الأفغان وغيرهم من الأفغان الموجودين في إيران. ومع ذلك، وخلال هذه السنوات، لم يغط المانحون الدوليون سوى النزر اليسير لتوفير جميع هذه الخدمات. وبينما سنبذل قصارى جهدنا لضمان استمرار هذه الخدمات، من الواضح أن تقديمها وتوفير المرافق لملايين الأفغان لا يمكن أن يستمر مع انعدام تلقي المساعدة المالية الكافية والمستمرة من المجتمع الدولي.

قدمنا حتى الآن أكثر بكثير من نصيبنا العادل في ذلك الصدد. والآن يجب على المجتمع الدولي أن يفي بمسؤولياته، استنادا إلى مبدأ التضامن وتقاسم الأعباء.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا أنه خلال هذه الحالة الصحية غير المسبوقة، أصبح التعاون والتضامن والوحدة أكثر أهمية من أي وقت مضى. فلنغتنم هذه الفرصة، ليس لتعزيز تعددية الأطراف فحسب، بل أيضا لمكافحة الانفرادية، والتركيز على معالجة هذه الأزمة الإنسانية لصالح الجميع.

السيد راخميتوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد كازاخستان أن يشكر المجموعة الأساسية لوفود الصحة العالمية والسياسة الخارجية، ممثلي إندونيسيا، والبرازيل، وتايلند، وجنوب أفريقيا، والسنغال، وفرنسا، والنرويج على تيسير عملية التفاوض ودعوة كازاخستان إلى المشاركة في تقديم مشروع القرار A/76/L.43 المهم في الوقت المناسب. ويسرنا أن النص، إلى جانب العديد من الالتزامات والقضايا الحيوية المثيرة للاهتمام، يدعو الدول الأعضاء إلى ضمان إدراج الرعاية الصحية الأولية في قائمة العناصر الأساسية لتعزيز التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ الصحية في المستقبل.

لكي تتمكن النظم الصحية من الصمود في وجه الأزمات الصحية بالحجم الحالي، لا بد من توفير رعاية صحية أولية قوية، إذ أن الرعاية الصحية الأولية تقدم خلال المرحلة الحادة من الأزمة الصحية. كذلك تخفض من حدة الضغط على النظام الصحي بأكمله من خلال توفير الرعاية الشاملة والوقائية أثناء الأزمة وبعدها.

أما وقد انتقل العالم من مرحلة الاستجابة لحالات الطوارئ إلى مرحلة السيطرة على جائحة مرض فيروس كورونا، فمن الحتمي الاستفادة من الرعاية الصحية الأولية وضمان حصول الجميع على الاختبارات، والعلاجات، واللقاحات.

إن تعزيز الرعاية الصحية الأولية الآن لن يقلل من أثر الجائحة الحالية على صحة ورفاه الملايين فحسب، بل سيحد أيضا من تعرضهم في المستقبل للإصابة بالمرض، مع كفالة تمكن العالم يوما ما من الوفاء بوعد الصحة للجميع. وكما هو مبين في إعلان أستانا، فإن الرعاية الصحية الأولية تعتبر حجر الزاوية في أي نظام صحي مستدام للتغطية الصحية الشاملة، وأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالصحة.

في الختام، فلنؤكد مرة أخرى امتناننا للمجموعة الأساسية وجميع الوفود على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بالإجماع تماشيا مع إعلان أستانا، وهو أمر مهم في الدفع قدما بعجلة الرعاية الصحية الأولية خلال الجائحة وبعدها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/76/L.43، المعنون "الارتقاء بمنع لجوائح والتأهب والتصدي لها إلى أعلى مستوى من القيادة السياسية". وفي ذلك الصدد، أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيدة شارما (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): يُدْلى بهذا البيان الشفوي وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وسيوزع هذا البيان أيضا على الدول الأعضاء. بموجب أحكام الفقرة ١٧ من منطوق مشروع القرار، تقرر الجمعية العامة عقد اجتماع رفيع المستوى في عام ٢٠٢٤ بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، وتطلب إلى الجمعية العامة تعيين ميسرين مشاركين لطرح خيارات وطرائق لعقد هذا الاجتماع. ولن يرتب اعتماد مشروع القرار أي آثار تتعلق بالميزانية في الميزانية البرنامجية. وعند اتخاذ قرار بشأن طرائق الاجتماع، سيقوم الأمين العام بتقييم الآثار المترتبة في الميزانية وإسداء المشورة إلى الجمعية العامة، وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

وعلاوة على ذلك، ووفقا للممارسة المتبعة، سيحدد موعد الاجتماع الرفيع المستوى بالتشاور مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

لقد وزع البيان الذي تلوته من فوري من خلال الحيز العام على البوابة الإلكترونية للوفود، وسيتاح في يومية الأمم المتحدة تحت وصلة البيانات الإلكترونية للجلسة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل المضي قدما، أود أن أبلغ الجمعية بأنه قد أُغلقَ باب المشاركة في تقديم مشروع القرار A/76/L.43 إلكترونيا. أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيدة شارما (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار A/76/L.43 وهي: أذربيجان، الأردن، ألبانيا، إسبانيا، إستونيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بوتسوانا،

البوسنة والهرسك، بيرو، تشاد، تركيا، تونس، تيمور – ليشتي، جنوب السودان، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جورجيا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، السلفادور، وسلوفينيا، وسورينام، والسويد، فانواتو، الفلبين، وفييت نام، غامبيا، غينيا الاستوائية، قبرص، قطر، كابو فيردي، كرواتيا، كمبوديا، كوت ديفوار، كولومبيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، ماليزيا، المغرب، منغوليا، موريشيوس، موناكو، ناميبيا، النمسا، النيجر، نيجيريا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/76/L.43؟

اعتُمد مشروع القرار A/76/L.43 (القرار ٢٥٧/٧٦).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة تعليلا للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على ١٠ دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ليبي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يسر الولايات المتحدة أن تنضم اليوم إلى توافق الآراء بشأن النص، ونشكر النرويج على تيسيرها للقرار ٢٥٧/٧٦.

ما انفكت الولايات المتحدة تعمل مع شركائها الدوليين لإنهاء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد–١٩) على الصعيد العالمي، وتعزيز قدرتنا العالمية على الوقاية من مخاطر الأمن الصحي في المستقبل على الصعيد العالمي، واكتشاف تلك المخاطر والتصدي لها.

تنضم الولايات المتحدة إلى الآخرين في إدانة الغزو الروسي لأوكرانيا والهجمات التي تشنها القوات العسكرية الروسية، والتي عطلت الخدمات الصحية، ودمرت العديد من المرافق الصحية، بما في ذلك مستشفيات الولادة والأطفال، وهاجمت المباني التي كان يحتمي فيها المدنيون الأبرياء، بمن فيهم الأطفال. لقد تحققت منظمة الصحة العالمية من العديد من حوادث الهجمات على مرافق الرعاية الصحية في الشهر الماضي. ولا يوجد مسوغ لتلك الهجمات غير المبررة ومن دون سابق استفزاز. بينما نعالج التأهب للجوائح والاستجابة لها، لا يمكننا تجاهل هذه الهجمات الوقحة على هذه المرافق. ونشكر منظمة الصحة العالمية وغيرها من الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، والشركاء الذين يعملون بلا كلل لضمان توفير الحماية للمجتمعات المحلية المتضررة، والعاملين الصحيين وضمان الوصول إلى الإمدادات والخدمات المنقذة للحياة.

على نحو أعم، نقدر التركيز في قرار اليوم على بناء القدرة التصنيعية لضمان تنويع الإنتاج في مجموعة كاملة من الاستجابات الطبية، مع التركيز على التصدي للجائحة في المستقبل. وحتى الآن، تعد الولايات المتحدة أكبر مساهم في التحالف العالمي للقاحات والتحصين لدعم مرفق الوصول العالمي للقاحات كوفيد–١٩ (كوفاكس). وقدمنا، بالشراكة مع كوفاكس وعلى الصعيد الثنائي، أكثر من ٤٨٠ مليون جرعة لأكثر من ١١٠ بلدان واقتصادات.

تقدم الولايات المتحدة الدعم لعلاقات تجارية قوية ومتنامية في جميع أنحاء العالم. ونرحب بالجهود الرامية إلى تعزيز تلك العلاقات، وزيادة التعاون الاقتصادي، والنهوض بالرخاء لجميع الناس في إطار المؤسسات المناسبة. ونرى أنه يجب على الأمم المتحدة أن تحترم الولايات المستقلة للعمليات والمؤسسات الأخرى، بما في ذلك المفاوضات التجارية، ويجب عدم التعليق على القرارات والإجراءات المتخذة في المنتديات الأخرى، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية. ولئن كانت الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية منخرطتين في بعض المصالح المشتركة، غير أن لهما أدوارا وعضويات مختلفة.

تدرك الولايات المتحدة أنه، فيما يتعلق بالقرار، فإن الإشارات الواردة فيه إلى نقل التكنولوجيا والدراية الفنية هي إشارات إلى النقل الطوعي للتكنولوجيا والدراية الفنية وبشروط متفق عليها بصورة متبادلة. كذلك فإن قرارات الجمعية العامة لا تفسر أو تغير أي اتفاق أو قرار لمنظمة التجارة العالمية، بما في ذلك الاتفاق المتعلق بالجوانب الخاصة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية. ونشدد على موقفنا بأن

اللغة التجارية التي تفاوضت عليها الجمعية العامة أو اعتمدتها، أو تمت برعايتها، ليست ملزمة ولا صلة لها بالسياسة التجارية للولايات المتحدة، أو بالتزاماتنا، أو تعهداتنا التجارية، أو بجدول أعمال منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك المناقشات أو المفاوضات التي تجري في تلك المنظمة.

السيدة بابيكيان (أرمينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): طلبت الكلمة لتعليل موقف وفد أرمينيا بشأن القرار ٢٥٧/٧٦، الذي اتخذ من فوره، والمعنون "الارتقاء بمنع الجوائح والتأهب والتصدي لها إلى أعلى مستوى من القيادة السياسية".

بينما بدأ المجتمع الدولي السير على درب التعافي الطويل، تواصل الأمم المتحدة ممارسة دورها الحيوي في تنسيق وقيادة الجهود العالمية لمعالجة التداعيات الصحية ،والاجتماعية، والاقتصادية، والإنسانية وغيرها من تداعيات جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ونعرب عن تقديرنا لتعاون ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تشغيل مرفق الوصول العالمي للقاحات المضادة لكوفيد-١٩ لضمان نشر اللقاحات في العديد من البلدان، بمن فيها أرمينيا.

يتضمن القرار إشارة إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي انعقدت استجابة لجائحة مرض فيروس كورونا يومي ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، والتي روج لها بلدٌ سخر الجائحة كأداة لإطلاق العنان لتصعيد عسكري واسع النطاق في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، ودعوة الأمين العام إلى وقف عالمي فوري لإطلاق النار.

أدى العدوان الذي شنته أذربيجان على شعب ناغورني كاراباخ في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ إلى وقوع آلاف الضحايا من البشر، وارتكاب جرائم حرب وفظائع وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتفاقمت الأزمة الإنسانية الناجمة عن الحرب بسبب انتشار مرض فيروس كورونا في ناغورني كاراباخ. إن هجمات أذربيجان المتعمدة التي تستهدف البنية التحتية المدنية الحيوية، بما في ذلك مؤسسات الرعاية الصحية وخطوط أنابيب المياه والغاز، حدت بشدة من قدرات سلطات أرتساخ على احتواء الجائحة والتصدي لها.

لذلك، تنأى أرمينيا بنفسها عن الفقرة التاسعة من الديباجة التي تشير إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

السيد أوخيدا (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): يشكر وفدي البلدان التي قدمت القرار ٢٥٧/٧٦، الذي اتخذ من فوره بتوافق الآراء، لطرح المسألة المهمة المتمثلة في منع الجوائح في أعلى جهاز في الأمم المتحدة.

في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٢٠، وفي إطار منظمة الصحة العالمية، قدمت شيلي اقتراحا لوضع صك عالمي من أجل لإعداد لاستجابة متعددة الأبعاد للجوائح تعزز وتكمل اللوائح الصحية الدولية وتكفل تنفيذها الفعال. ومن المحتمل أن يتناول الصك أيضا الجوانب ذات الصلة التي قد تنشأ نتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) الأخيرة، من قبيل تيسير عودة المواطنين والمقيمين المتضررين من القيود المفروضة على التنقل في بلدان إقامتهم؛ وتلبية احتياجات الفئات الضعيفة جدا من الناس المتأثرين بهذه الظواهر؛ وإنتاج وتوزيع الاختبارات والعلاجات، بما في ذلك اللقاحات.

وفي آذار/مارس ٢٠٢١، وقع رئيس شيلي السابق رسالة عامة، شارك فيها ما يزيد على ٢٠ من قادة العالم، بمن فيهم رئيس المجلس الأوروبي، السيد شارل ميشيل؛ والمستشارة الألمانية السابقة، السيدة أنجيلا ميركل؛ ورئيس فرنسا، السيد إيمانويل ماكرون؛ والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية، السيد تيدروس غيبريسوس، وكلهم شددوا فيها على الحاجة إلى إبرام هذا الاتفاق.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قادت شيلي، بالاشتراك مع أستراليا، مشاورات بين جميع الدول الأعضاء للتوصل إلى اتفاق بشأن صيغة نص قرار يُطرح على الدورة الاستثنائية لجمعية الصحة العالمية التي تشارك في رعايتها أكثر من ١٢٠ دولة عضوا. وأدى ذلك القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية، إلى إنشاء هيئة تفاوضية حكومية دولية مفتوحة لجميع الدول الأعضاء وتناط بعل صياغة النص المذكور أعلاه والتفاوض بشأنه، وذلك عملا بالمادة ١٩ وغيرها من أحكام دستور منظمة الصحة العالمية التي تعتبرها الهيئة التفاوضية الحكومية الدولية مهمة.

وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، عقدت الدورة الاستثنائية لجمعية الصحة العالمية في جنيف، حيث اتخذ قرار ببدء المفاوضات بشأن التوصل إلى اتفاقية، أو اتفاق أو صك دولي آخر جديد لمنظمة الصحة العالمية بشأن منع الجوائح، والاستعداد والتصدي لها. ولا تزال شيلي تقود فريق أصدقاء معاهدة مكافحة الجائحة الذي يشكل حافزا قويا في عملية المفاوضات بشأن تلك المعاهدة.

من هذا المنطلق، انضمت شيلي إلى توافق الآراء بشأن القرار الذي اتخذناه من فورنا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت بعد التصويت.

نستمع الآن إلى الوفود الراغبة في الإدلاء ببيانات بعد اتخاذ القرار.

أعطي الكلمة للمراقب عن الكرسي الرسولي.

المونسنيور ميرفي (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): يرحب الكرسي الرسولي باتخاذ قرار الصحة العالمية والسياسة الخارجية المعنون "الارتقاء بمنع الجوائح والتأهب والتصدي لها إلى أعلى مستوى من القيادة السياسية". (القرار ٢٥٧/٧٦). ويشكر وفدي أيضا المجموعة الأساسية المكونة من النرويج، وإندونيسيا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والسنغال، وفرنسا، وتايلند على قيادتها وتيسيرها خلال المفاوضات.

ويرحب الكرسي الرسولي بوجه الخصوص بعدد من الأحكام الواردة في النص المعتمد. وتشمل تلك الأحكام الاعتراف بأهمية ضمان التغطية الصحية الشاملة، وهو أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة لأن تلك لتغطية حجر الزاوية في التأهب الفعَّال للجوائح؛ والاعتراف بالحاجة إلى تحسين فرص الحصول على اللقاحات والعلاجات ووسائل التشخيص وغيرها من التكنولوجيات الصحية الجيدة، والمأمونة، والفعَّالة، بما في ذلك من خلال بناء القدرات للإنتاج المحلي؛ ودعم التعاون والتنسيق الدوليين بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها، بما في ذلك عن طريق المشاركة في المناقشات الرامية إلى صياغة صك دولي بشأن الجوائح والتأهب والتصدي لها والتفاوض بشأنه؛ وتقديم الدعم لبناء وتعزيز القدرات في البلدان النامية. وتبين هذه الأحكام وغيرها خطورة الدروس المستفادة خلال جائحة مرض فيروس كورونا، وضرورة الالتزام القوي من جانب الدول بمنع الأزمات الصحية العالمية في المستقبل والتصدي لها.

يود وفدي أيضا أن يعرب عن تأييده الكامل للنهج الذي اتبعته المجموعة الأساسية في إجراء المفاوضات، ولا سيما قرارها بمواصلة التركيز الشديد على الموضوع الرئيسي. ومكَّن ذلك من إجراء مناقشة أكثر إثراء بشأن هذا الموضوع، تضمنت مجموعة من وجهات النظر وتحاشي التأثير السلبي للعملية بإدراج مواضيع معروف بأنها معقدة ومثيرة للجدل. ويشيد الكرسي الرسولي بتلك المنهجية، ويأمل أن تُطبق في المفاوضات المقبلة بشأن هذا البند المهم من جدول الأعمال، بل وفي منتديات أخرى بالفعل.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن هذا البند.

لدي طلب للكلام ممارسة لحق الرد. أذكِّر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تُدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة أحمدوفا (أذربيجان) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد طلبنا الكلمة لممارسة حقنا في الرد فيما يتعلق بالتعليقات التي أدلت بها ممثلة أرمينيا تعليلا للموقف بعد اتخاذ القرار ٢٥٧/٧٦، المعنون "الارتقاء بمنع الجوائح والتأهب والتصدي لها إلى أعلى مستوى من القيادة السياسية".

نود أن نطرح النقاط التالية.

أولا، بغض النظر عن عدد المبادرات التي تقدمها أذربيجان، فهذا من حقها السيادي – وكذلك من حق أي دولة أو منظمة دولية

– أن تطرح مبادرات وأن تسهم فيها أم لا. بيد إن محاولات أرمينيا للطعن في قرارات الجمعية العامة لمجرد أنها قد تشير إلى مبادرات قدمتها أذربيجان، حتى بوصفها رئيسة لحركة بلدان عدم الانحياز، فتلك محاولات غير مسؤولة وغير أخلاقية.

ثانيا، لم تطلق أذربيجان العنان لعدوان ضد أحد. والتأكيدات على عكس ذلك سخيفة، وتتناقض مع القانون الدولي والعديد من القرارات والوثائق التي اعتمدتها المنظمات الدولية. إن الأعمال العسكرية التي قامت بها أذربيجان كانت نتيجة حرب استمرت ٤٤ يوما وشنتها أرمينيا في عام ٢٠٢٠، وكانت تلك الأعمال العسكرية، وفقا للقانون الإنساني الدولي وممارسة لحقها الأصيل في الدفاع عن النفس. وحسبنا أن نذكر أن الحرب التي استمرت ٤٤ يوما أسفرت عن سقوط عدد أكبر من الضحايا المدنيين في المستوطنات المأهولة بالسكان الأذربيجانيين، خارج مسرح الأعمال القتالية الفعلية المرافق النشطة، من المناطق التي يسكنها الأرمن.

إن الاستنتاج لا يحتاج إلى تفسير: فبدلا من إضاعة الوقت والطاقة في نشر الأكاذيب واللوم، يجب على أرمينيا أن تتخلى عن رواياتها البالية والكاذبة وأن تعطي الأولوية للامتثال للقانون الدولي وعلاقات حسن الجوار.

السيدة بابيكيان (أرمينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): طلبت الكلمة لممارسة حق الرد على وفد أذربيجان.

نرفض جميع الافتراءات والتحريفات التي عفا عليها الزمن والتي ذكرتها من فورها ممثلة أذربيجان، وهدفها إخفاء مسؤولية أذربيجان عن الانتهاكات العديدة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. لقد أوضحنا بالفعل، في تعليلنا للموقف، أن الحقيقة كما يلي، أطلقت أذربيجان العنان لتصعيد عسكري واسع النطاق في خضم الجائحة العالمية، مما تسبب في معاناة إنسانية هائلة وفي العنف والدمار.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٩ من جدول الأعمال.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.